الفصل الثاني عشر
اللامركـــزية
والمســـاواة بيـــن الجنســـين

منذ التسعينيات، ركز أحد جوانب إصلاح الحكم المهمة على تقوية الحكومة المحلية عن طريق لامركزية سلطات وموارد ومسؤوليات المجالس البلدية وغيرها من الهيئات التي تُدار محليًا. ويكمن الغرض من ذلك في تحسين جودة الخدمات وكفاءتها، وتقوية الإدارة المالية، وتعزيز تطوير القطاع الخاص، وزيادة المشاركة المحلية في عمليات صنع القرار.[1] ومن المتوقع أن تسفر اللامركزية عن هذه النتائج: فمادامت الحكومة ستكون أقرب للمواطنين، سيتشكل لديهم اهتمام أكبر في كيفية إنفاق الحكومة للضرائب التي يدفعونها، وسوف يُخضعون أفعال ممثليهم المحليين لفحص أكثر دقة مما يولونه لأفعال ممثليهم الذي يذهبون إلى العاصمة ويختفون فيها، مع وضعهم موضع المساءلة بشـأن الاحتياجـات المحليـة.

لقد كان هذا الجزء من أجندة الإصلاح أكثر انفتاحًا من غيره بالنسبة إلى مشاركة النساء النشطة، سواء بوصفهن منتخبات بالمجالس على المستوى المحلي أو مُستخدمات لخدمات الحكومة المحلية. ومن المتوقع أن تستفيد النساء بوجه عام، فضلاً عن المجموعات الأخرى منخفضة الدخل وغيرها من المجموعات المهمشة اجتماعيًا، من المساءلة وتحسين تقديم الخدمات التي يجب أن توفرها الحكومة في المناطق القريبة. ولذلك أهمية خاصة حيثما وجب أن تدار البرامج الاجتماعية المهمة للمجموعات المحرومة على مستوى محلي، مثل البرامج المتعلقة بوصول خدمات الصحة للأماكن البعيدة، وبرامج المدارس الابتدائية، والتوظيف، وتوليد الدخل، وتطوير الأحياء الفقيرة، وتوفير المياه منخفضة التكلفة، فضلاً عن توفير خدمات الصرف الصحي.

وتُعتبر الحكومة المحلية، أيضًا، ساحة مهمة لتدريب النساء سياسيًا. وذلك أن الحواجز المفروضة أمام دخولهن ساحة المشاركة السياسية – مثل الحاجة إلى السفر وإنفاق الوقت خارج المنزل، والحجم الكبير من الدخل الذي يمكن الاستغناء عنه، ووجود مستوى معقول من التعليم، وخبرة المنافسة السياسية، والروابط الاجتماعية – تقل على المستوى المحلي. كما تجذب الحكومة المحلية، أيضًا، المشاركة النسائية؛ نظراً لتركيزها على الخدمات الرئيسية بالمجتمع المحلي، فمن المعتقد أن انخراط النساء في إدارة المجتمع المحلي بصورة غير رسمية يزيد من اجتذابهن إلى مواقع التخطيط والإدارة محليًا.[2] كما أن الابتكارات المؤسسية لتوسيع المشاركة المحلية في صنع القرار – مثل الترتيبات الجديدة، المُطبقة في البرازيل وغيرها من الأماكن، للاشتراك في الميزانية – يمكن أن تمنح النساء أيضًا حافزاً أكبر وفرصًا أفضل للانخراط في النقاش العام.

لقد شهدت تسعينيات القرن العشرين عدداً من الابتكارات القانونية والدستورية – في أنحاء العالم كافة – التي تستهدف تعزيز مشاركة النساء في الحكومة المحلية، من بينها إدخال نظام الحصص وغيره من التدابير اللازمة لوصول المرأة إلى المناصب العامة على المستوى المحلي. وقد وجدت هذه الأعمال دعمًا وتعزيزاً لها من جانب "الاتحاد الدولي للسلطات المحلية" الذي أصدر عام 1998 الإعلان العالمي حول "المرأة في الحكومة المحلية" بهدف تشجيع الدعم الوطني لاتخاذ الإجراء الإيجابي على المستوى المحلي. ويتمثل الأثر الذي يمكن استقاؤه من تحليل بعض هذه الخبرات في الحاجة إلى هندسة مؤسسية بعينها، سواء لتشجيع مشاركة النساء في الحكومة المحلية، أو لجعل الحكومة المحلية عرضة للمساءلة أمام الدوائر النسائية. لكن مشاركة النساء في الحكومة المحلية لن تجعل مؤسسات تلك الحكومة أكثر استجابة لاحتياجات المرأة إلا عند اتخاذ تدابير مضادة لتولي نخب بعينها ناصية تلك المشاركة.

الشكل 12.1 النســـاء في الحكومـــة المحليـــة والبرلمانـــات الوطنيـــة، 2004

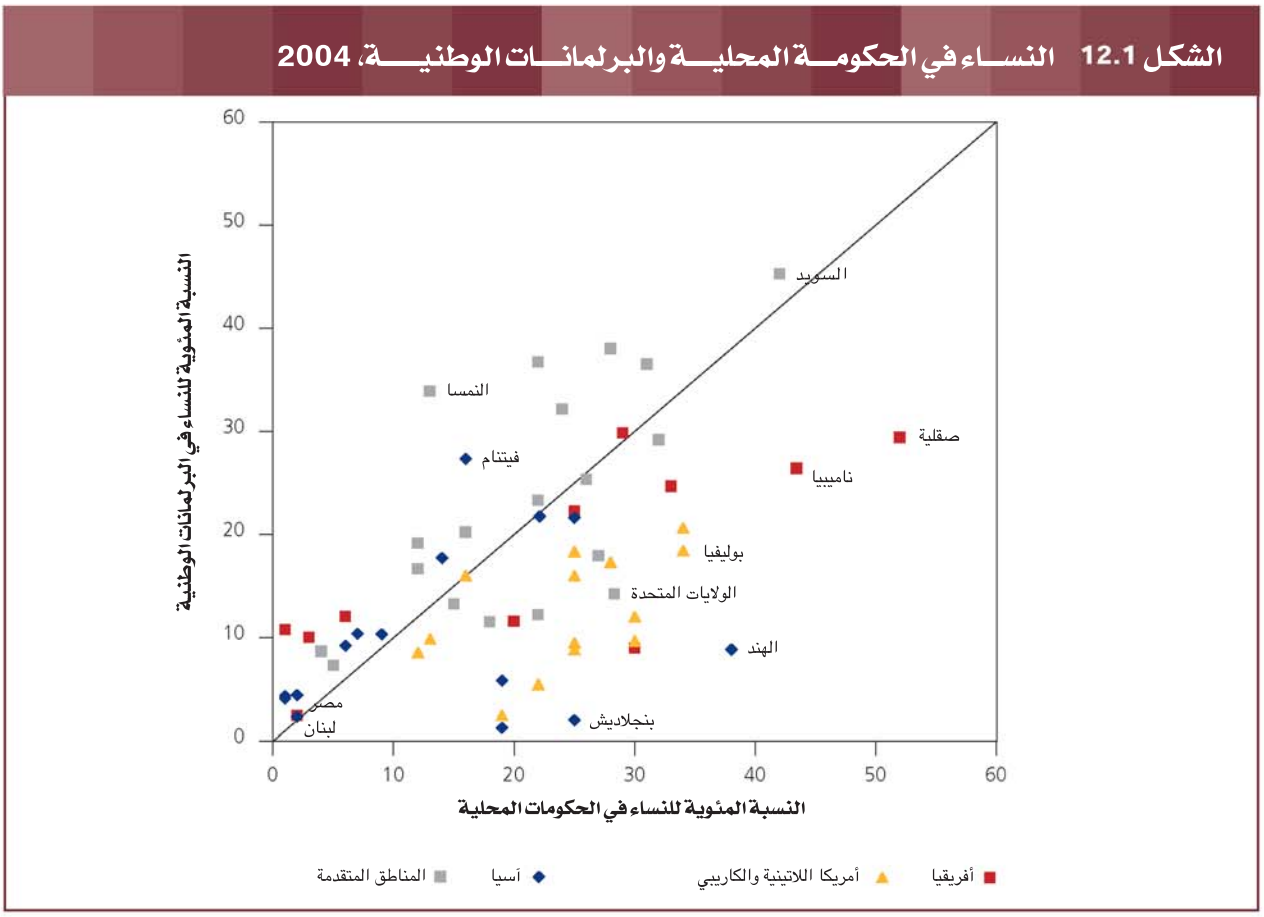

المصـادر: UCLG 2003;Drage 2001;Svara 2003 ;Oska 2002; Namibian 2004; Evertzen 2001 ;US Statistical Division 2004.

انتشـــار وجـــود النســـاء في الحكومـــة المحليـــة

لا يمكن الحصول على بيانات مقارنة عالميًا حول مشاركة النساء في الحكومة المحلية. ولا يقدم "الاتحاد الدولي للسلطات المحلية" مثل تلك البيانات: ذلك أن التنوع الواسع في تفرُّد الحكومات المحلية يجعل مقارنتها بالكاد ممكنة. على أن استخدام البيانات التي قدمتها الدول ذاتها من المسح الذي أجرته عام 2003 شبكة "المدن والحكومات المحلية المتحدة" – وهي شبكة عالمية يشمل دعمها جميع الحكومات المحلية – يُعطي انطباعًا جزئيًا حول النسب الحالية التي يمكن أن تحصل عليها النساء في الحكومات المحلية (انظر الشكل 12.1).

وتوضح هذه البيانات عدم وجود منطقة في العالم – باستثناء أمريكا اللاتينية – تضم على نحو متسق نسبة من النساء في المجالس المحلية أعلى من نسبة وجودهن في البرلمانات الوطنية. وقد وجد المسح أن 52 دولة أفادت بأن متوسط نسبة وجود النساء في مجالسها المحلية بلغت 15% فقط[3] – ولا يختلف ذلك عن المتوسط العالمي لوجود النساء في البرلمانات الوطنية. أما في المواقع القيادية، فقد كانت نسب النساء أدنى، فعلى سبيل المثال: بلغت نسبة النساء اللاتي تشغلن موقع العمدة في بلديات أمريكا اللاتينية 5%.[4] وفي عديد من الحالات، ترجع زيادة وجود النساء في الحكومة المحلية عن وجودهن في الحكومة الوطنية إلى تطبيق نظام الحصص أو غيره من بنود الإجراء الإيجابي على المستوى المحلي، ولكن ليس – أو ليس بالدرجة نفسها – على المستوى الوطني. هذه هي الحال في كل من: ناميبيا، وأوغندا، والهند، وباكستان، وبنجلاديش، وفرنسا، وعديد من بلدان أمريكا اللاتينية.

وتسفر هذه البيانات عن نتيجة مفادها أن الحكومة المحلية ليست بالضرورة - أو لا يزال عليها أن تصبح - الساحة الجذابة والإيجابية لمشاركة النساء المُفترضة. و على نقيض التفكير التقليدي، قد يتمثل الواقع في أن النساء تواجهن، بالفعل، عقبات أمام انخراطهن السياسي على المستوى المحلي أكبر مما تواجهنه من عقبات على المستوى الوطني في بعض السياقات؛ بسبب قوة التقاليد الأبوية المحلية.

خبرات الدول في الإجراء الإيجابي

إن أغلب البلدان التي تتوفر لديها تدابير لتعزيز وجود النساء في البرلمانات الوطنية لديها أيضًا تدابير ذات صلة على مستوى الحكومة المحلية. وقد استخدمت بعض الدول المستوى المحلي لساحة للتجريب قبل تطبيق الإجراء الإيجابي على المستوى الوطني. وبناء على حجم السلطة المحلية، كان "قانون السلطات المحلية" لعام 1992 في ناميبيا ينص على أن يتراوح وجود النساء المرشحات في الانتخابات المحلية بين ثُلث ونصف مجموع المرشحين. وقد أفضى نجاح التدبير بعد ذلك إلى وجود حصص تطوعية في بعض الأحزاب على المستوى الوطني.٥ وفي سياقات أخرى، كان الإجراء الإيجابي على المستوى المحلي فكرة تالية، سواء بالنسبة إلى الإدارات الوطنية أو للحركة النسائية؛ نظراً لتركيز قدر كبير من الاهتمام على تحسين معدل مشاركة النساء في المجالس النيابية الوطنية. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، أدى السوء النسبي للنتائج التي حصلت عليها النساء المرشحات في أول انتخابات للحكومة المحلية إلى دفع نشاط المجتمع المدني والتغيرات التشريعية في اتجاه تشجيع انخراط النساء في الجولات المستقبلية. وعلى الرغم من أن النشاط النسائي كان أقوى على المستويات المحلية في فترة النضال المعادي للتمييز العنصري، فقد جذبت عملية التحول الديمقراطي العديد من الناشطات على المستوى المحلي نحو الحكومة الوطنية، مما أدى إلى إضعاف مشاركتهن المحلية.[6]

ويمكن تبيان موضع تدابير الإجراء الإيجابي على المستويات المحلية بأفضل صورة من خلال ضعف أداء النساء الانتخابي في أثناء الانتخابات المحلية، وغيرها من الانتخابات المماثلة التي تفتقد تلك التدابير. ففي ناميبيا، يبدو تعارض النتائج واضحًا في مختلف النظم الانتخابية. ويُستخدم نظام التمثيل النسبي في انتخابات المجالس المحلية والانتخابات الوطنية، مع وجود أسلوبي الحصص الرسمية وغير الرسمية للنساء المرشحات. وفي الانتخابات الإقليمية لمجلس الشيوخ، أي المجلس الوطني، يُستخدم نظام العضوية المنفردة والتعددية البسيطة، مع عدم استخدام الإجراء الإيجابي. وتوضح أعداد النساء المنتخبات اختلافات مذهلة. أما بالنسبة إلى السلطات المحلية، فقد أسفرت انتخابات عام 1992 عن فوز 32% من النساء، ثم ارتفعت النسبة إلى 41% عام 1998. وعلى المستوى الوطني، كان الحزب السياسي الأساسي ـ وهو منظمة الشعوب الأفريقية في جنوب غربي أفريقيا ـ يطبق نظام الحصص رسميًا، وأسفرت النتيجة عن زيادة نسبة النساء في البرلمان من 8% عام 1989 إلى 29% عام 2003. على أن 3% فقط من مجموع من تم انتخابهم بالمجلس الوطني في الانتخابات الإقليمية لعام 1992 كانوا من نساء، وارتفعت النسبة عام 1998 إلى 4% فقط.[7]

وفي جنوب أفريقيا، نجد أن قائمة نظام التمثيل النسبي المغلقة - التي أثبتت نجاحًا كبيراً في دفع النساء باكتساح إلى المناصب العامة على المستوى الوطني أعوام 1994 و1998 و2004 - لم تُطبق في جملتها على انتخابات المجلس المحلي. ولم يُختر سوى 40% فقط من المقاعد على المستوى المحلي من خلال نظام التمثيل النسبي، مع استخدام نظام الدوائر - في ظل ترشيح ممثل واحد فقط لكل دائرة - للنسبة الباقية، وتحديد الفائز وفقًا لما تقرره التعددية البسيطة. ولم يُطبق المؤتمر الوطني الأفريقي الحصة الوطنية التي تبلغ 30% للنساء في قوائم مرشحيه بأول انتخابات محلية عام 1995، وكذلك الأحزاب الأخرى أيضًا. ونتيجة لذلك، لم تضم عضوية المجالس المُنتخبة محليًا سوى 19% فقط من نساء. لكن أداء النساء كان أفضل في عام 2000؛ ويرجع ذلك إلى النص الموجود في قانون الهياكل البلدية الذي يحث الأحزاب على ضمان أن تُشكل النساء نصف قوائم مرشحيها. هذا بالإضافة إلى تنافس النساء أيضًا بنجاح أكبر على مقاعد الدوائر، وحققن 28% من المقاعد الكلية بالحكومة المحلية.[8]

نظم احتجاز المقاعد

وتُطبق الحكومة المحلية في الهند في انتخاباتها، والتي تعتمد على نظام الدوائر، الإجراء الإيجابي بأسلوب: احتجاز نسبة مئوية من الدوائر للمنافسة النسائية. لقد احتجز التعديل الدستوري لعام 1992 ثُلث مقاعد الحكومة المحلية للنساء. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظ للمجموعات الطائفية المُهمشة اجتماعيًا بمقاعد تتناسب وأعدادها بين السكان المحليين. لقد صُمّم هذا النظام للتغلب على المقاومة الاجتماعية تجاه المشاركة العامة

للمجموعات – التي كانت مُستَبعدة سابقًا – في الشؤون المحلية، وحظي بالترحيب لإمكانية نجاحه في أية لحظة في إدخال ما يقرب من مليون امرأة في الحكومة المحلية. ومع ذلك، هناك بعض المساوئ؛ فموقع الدوائر الإقليمية المُحتَجَزة يتبدل بعد كل انتخابات، وهو ما قد يثبط همة الأحزاب فيما يتعلق باستثمار قدرات النساء السياسية. كما يمكن، أيضًا، اعتبار النساء مشاركات على المدى القصير في السياسة؛ فبعد انقضاء فترة واحدة في المنصب، يجري فتح الدائرة أمام المنافسة والمرأة التي كانت تشغل المنصب التمثيلي لا تجد أمامها، عادةً، سوى فرص محدودة لإعادة انتخابها. ومع ذلك، ونظراً لوجود نسبة من الدوائر المُجبَرة على التصويت للنساء وأن تمثلها امرأة، يجب أن تتغير بمرور الوقت المواقف المتعلقة بمشاركتهن.

تستخدم أوغندا أسلوبًا بديلاً لاحتجاز المقاعد؛ حيث يحتجز قانون الحكومة المحلية لعام 1997 نسبة تبلغ 30% من مقاعد المجلس المحلي للمنافسة المقتصرة على النساء. لكن هذه المقاعد تُعد بمثابة مقاعد إضافية، ولا تشكل نسبة من المقاعد الحالية. يجري إنشاء دوائر جديدة للنساء بغية تمثيل – بسرعة ودون إتقان لمجموعات من الدوائر تضم دائرتين أو ثلاثة – ما يصل على الأقل إلى ضعف حجم الدائرة التي تمثلها النساء بالفعل، مقارنة بممثلي الدائرة العاديين. وبدلاً من إعطاء النساء ميزة في المنافسة السياسة مع الرجال، يجري خلق فضاء عام جديد لشغل النساء المواقع على وجه الحصر. وتُعقد الانتخابات الخاصة بالمقاعد النسائية بعد مرور ما يقرب من أسبوعين من انتخابات الدوائر. وفي عام 1998، أدت الانتخابات المحلية – علاوة على إجهاد الناخبين وتوترهم من هذا الإجراء الطويل – إلى الفشل في تحقيق النصاب القانوني في انتخابات النساء في أنحاء البلد كافة. وبعد عدة محاولات لإعادة الاقتراع، قُبلت نتائج تصويت الناخبين الفقراء.[9] وهو الأمر الذي أدى إلى تقويض شرعية نساء أوغندا ومصداقيتهن بوصفهن أعضاء في المجالس المحلية. كما أدى هذا النظام، أيضًا، إلى تقويض جهودهن في منافسة الرجال بانتخابات الدوائر؛ فقد قال لهن الناخبون إن دورهن سيأتي فيما بعد، في الانتخابات الخاصة بالنساء.[10]

المقاومـــة من جانـــب السلطـــات التقليديـــــة

يُعد استمرار المؤسسات التقليدية في إدارة شؤون المجتمع المحلي، فضلاً عن دور النساء السابق – أو غيابه ـ في داخل تلك المؤسسات، واحداً من أهم العوامل التي تكبح مشاركة النساء في نظم الحكم المحلي. وعندما تُهيمن النخب المحلية على النظم القائمة، من المرجح أن تقود اللامركزية إلى ترسيخها، مع آفاق غير واعدة للنساء. وعادة ما تخرج النخب المحلية من عباءة مجموعات تملك السلطة تقليديًا، مثل: السلطات القبلية، أو المجالس الدينية، أو مجالس شيوخ العشيرة. وعادة ما تكون مجموعات أنشأتها أو اختارتها السلطات الكولونيالية بغية توسيع نطاق سلطاتها على شؤون المجتمع المحلي لتشمل استقطاع العائد أو العمل اللازمين للأشغال العامة. وقد كانت الأدوار التقليدية لتلك المجموعات تضم: خضوع حياة الأسرة وممتلكاتها، بما في ذلك الموافقة على الزواج أو رفضه، وتحمل مسؤولية الأرامل واليتامى، وتسوية النزاعات على الأرض. وتستمد آليات الحكم الذاتي للمجتمع المحلي المرونة من الاحترام والشرعية المحليين اللذين تتمتع بهما.[11]

ويُطلق على هذه المؤسسات أحيانًا اسم مؤسسات "النَسَب" أو "الصف الأول"، وهي تُشكل مصدر الأعراف الجوهرية التي تظل ذات معنى عميق بالنسبة للمشاركين، ممكنة إياهم من البقاء والاستمرار عندما تعاني المؤسسات الرسمية من الضعف أو التشوه. وعندما تسود الحرب الأهلية والتمزقات الاجتماعية، تصبح تلك المؤسسات المصدر الوحيد للسلطة العاملة. وتتحكم تلك المؤسسات أيضًا في النفاذ إلى الموارد: إلى الأرض والماء والماشية، وإلى آليات التحكيم في المنازعات، وإلى الخدمات غير الرسمية مثل التعليم والصحة. هي الأمور التي تتسم بأهمية جوهرية بالنسبة لآفاق بقاء الناس الذين تتقلص الخدمات التي توفرها لهم حكوماتهم، فضلاً عن آفاق توفيرها للعمل، وحيث تتسم الخدمات وأسباب الراحة بطابع تجاري. وفي أغلب بقاع العالم، تتسم المؤسسات التقليدية للسلطة بنزعة أبوية عميقة، وتمنح فضاء محدوداً لسلطة النساء المستقلة (كما تستبعد أيضًا الشباب والمجموعات المحرومة اجتماعيًا). وتجعل هذه المؤسسات مشاركة النساء متوقفة على الاتساق مع السياسة وأفضليات الإنفاق لدى التراتبيات الذكورية.

إن التنازل عن السلطات السياسية والإدارية الرسمية للمستوى المحلي يمكن أن يُعيد تنشيط تلك النُظم ويمنحها فرصة جديدة للحياة. فالزعيم المحلي أو المجموعة الحاكمة المكونة من الأسر المالكة للأراضي تتبوأ، في العادة، مناصب قيادية أو تمارس سيطرة – نابعة من الرعاية التي تقدمها – على أعضاء المجالس المنتخبين. وقد يُتَعَمّد الاستمرار في السلطة، عندما يمتلك الحكام التقليديون القوة السياسية ويحتاجون إلى فضاء مشمول بالحماية لسلطتهم، حتى يستطيعوا أن يلعبوا أدوارهم التقليدية، على سبيل المثال، في مجال فرض النظام وتنفيذ الأمن على المستوى المحلي، وفي الولاية القضائية على المنازعات المحلية الصغيرة.

تجارب الهند

في الحكومة المحلية الهندية - حيث تُحتجز المقاعد في الحكومة المحلية، كما وصفنا سابقًا، للنساء ولممثلي الطوائف والقبائل المُحددة - يمكن أن تعمل الخطوط القديمة للسلطة بشكل مباشر. وقد توصلت دراسة أُجريت على النساء المنتخبات بالمجالس المحلية في غرب البنغال إلى أن 17% من النساء في المقاعد المحتجزة كن متزوجات من رجال شغلوا المقعد نفسه سابقًا، في مقابل 2% فقط من النساء شغلن مقاعد مفتوحة غير محتجزة.[12] وهناك دراسة أخرى أُجريت حول النساء أعضاء المجالس في الدورة الأولى من المنصب بعد إدخال نظام احتجاز المقاعد في راجاستان، ومادهيا براديش، وأوتار براديش، وخلصت إلى أن ثُلث هؤلاء النسوة شغلن مواقع أزواجهن وأبنائهن الذكور.[13] وبالتالي، تعمل بعض النساء اللاتي تشغلن مناصب عامة بوصفهن وكلاء للقادة الذكور الذين يتمتعون بالنفوذ في المنطقة المحلية، والذين كانوا يتوقعون شغل تلك المواقع بأنفسهم إن لم تكن تلك الدوائر محتجزة للنساء.

وقد جرت محاولات مماثلة لمنع أفراد بعينهم من طوائف وقبائل بعينها من الفوز بمقاعد في المجلس أو انتخابهم رؤساء للمجلس. وعندما يكون هذا المقعد مُحتجزاً، تكفل المجموعات التقليدية للقيادة انتخاب مرشحها المختار في العادة. إن سيادة أساليب "سياسة الوكالة" أدت إلى تأخير ضعف السلطة المحلية التقليدية ونظم الرعاية.[14] وقد استمر شن الحملات، ليس على أساس برامج وسياسات وإنما بناء على مناشدة الولاء للطائفة والمجتمع المحلي.[15] وكانت النساء أعضاء المجلس يُحرمن على نحو روتيني من النفاذ إلى السجلات، ومعرفة الحسابات، بل ويُحرمن من الحق في الجلوس مع أعضاء المجلس الذكور. ففي راجاستهان، حيث يُعد النظام الأبوي التقليدي راسخًا بعمق، هناك حالات لا تحضر فيها النساء أعضاء المجلس المحلي ورئيساته اجتماعات المجلس لعدم إبلاغهن بمواعيدها، وبالتالي يمكن إبعادهن من المنصب لتكرار عدم حضورهن عدة اجتماعات متعاقبة. وقد أدت دعاوى عدم الثقة إلى إبعاد عدد من النساء رؤساء المجالس من الطوائف الدنيا في راجاستهان من مناصبهن، وهي الحالة التي نصفها في الإطار 12.1.

إطار 12.1 طرد قائدة نساء راجاستهان

انتُخبت تشاجيباي في موقع رئيس مجلس راسولبورا عام 1995، ولم يكن الموقع مُحتجزاً في هذه الحالة لامرأة فقط وإنما أيضًا لعضو في طائفة أو قبيلة بعينها. كانت تشاجيباي تنتمي لجماعة بهيل القبلية، وشجعها أعضاء طائفة روات - التي تشكل 60% من سكان هذه الدائرة في راجاستهان - على التنافس على الموقع.

إن تشاجيباي امرأة مستقلة التفكير ومتعلمة، كانت تعمل مديرة مدرسة، ومعروفة في المنطقة بوصفها مشاركة في برنامج "ماهيلا ساماكهيا" (مساواة المرأة) على المستوى الوطني، ولهذا كان اختيارها للترشيح بالوكالة مثيراً للدهشة. لكنها انفصلت عن زوجها منذ زمن طويل، ولذلك كان التلاعب بها يُعتبر أيسر من التلاعب بامرأة متزوجة.

وفي أول اجتماع لمجلس القرية بعد انتخابها، رفض أقوى رجل محلي في راوات - وكان يدير المجلس دائمًا من داخل منزله - أن يسمح لتشاجيباي بالتحدث. لقد جمعت ما يزيد عن 400 امرأة وفرد من القبائل والطوائف المعنية للحضور، لكنهم جميعًا تلقوا أمراً بالعودة إلى منازلهم. وفي أثناء الشهور التالية، قامت تشاجيباي بحشد المجموعات المضطهدة في المجتمع المحلي لدعم جهودها، كما عقدت اجتماعات مفتوحة لمناقشة خطط التطوير المحلية، وشرعت في مشروعات بناء تتعلق بالمصارف ومباني المدارس والطرق، واعتبرت أن مبنى مكتب المجلس قد اكتمل بحيث يتسع لعقد جلسات مفتوحة.

وعندما قادت تشاجيباي النساء المحليات في مظاهرات ضد مخزن خمور غير قانوني يديره نائب رئيس المجلس، شن قادة مجتمع راوات هجومًا مضاداً، وأغلقوا أبواب مكتب المجلس أمامها، مع إخفاء الملفات التي تضم الصفقات غير المشروعة، وحاولوا الاعتداء عليها. وبعد ذلك، التقى 9 من أعضاء المجلس البالغ عددهم 12، من بينهم امرأتين، وصوتوا بسحب الثقة منها.

لقد تلقف كل من "الاتحاد الشعبي للحريات المدنية" و" الحركة النسائية في راجاستهان" حالة تشاجيباي، وأقاما دعوى قضائية أمام المحكمة العليا في جايبور ضد إبعادها. لكنها لم تعد إلى منصبها قط. وقد علقت بعد مرور عدة سنوات قائلة: "لم يكن في استطاعتهم ببساطة تحمل وجود امرأة، وخاصة من بهيل. ولم يكن ليحدث أي شيء من ذلك إذا قمت بدور دميتهم المتحركة، كما توقعوا مني أن أكون".

المصادر: S.B .Civil Writ Petition 1998؛ Weaver 2000

ولم يقتصر الأمر على إسكات النساء أعضاء المجالس أو إضعافهن، لكن المقترحات والسياسات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين – والتي نبعت من مستوى الدولة أو المستوى الوطني – كانت تتعرض للرفض أيضًا. ففي عام 1995، وافق أعضاء مجلس كتلة باسي، في راجاستهان أيضًا، بالإجماع على قرار يدين ساتهيز (وهي كلمة تعني "صديقة")، وهن النساء العاملات في "برنامج تنمية المرأة" التابع للدولة. كان من المتوقع أن تعمل الصديقات على إضفاء طابع النوع الاجتماعي على الوعي بالعلاقات بين الجنسين بين النساء الريفيات، لا أن تقدمن مجرد موارد تنموية. ولهذا، أثارت أعمالهن الخلاف في مثل هذا المجتمع المحافظ، كما قاطعها رؤساء المجالس في باسي. وهو الأمر الذي أثار بدوره الملاحظة التالية: "بقدر ما يتعلق الأمر باستمرار هيمنة رؤساء المجالس من نمط باسي على المجالس، سيستمر تجنب النساء الأعضاء أو حتى التحرش بهن إذا ما تجرأن على معارضة الآباء الذكور في قراهن".[16] ومنذ تلك الأحداث، شهدت ممارسة النساء أعضاء ورئيسات المجالس لنفوذهن تقدمًا ملحوظًا؛ فلم يقتصر الأمر على قدرتهن على توضيح أفضليات النساء المحليات فيما يتعلق بالخدمات المحلية، وإنما ضم أيضًا تغيير أولويات الإنفاق في بعض المجـالات.

تجـارب جنـوب أفريقيـا

في جنوب أفريقيا، مُنحت بعض الكيانات التقليدية سلطات مباشرة، إما للتنافس مع المجالس المحلية المُنتَخَبة ديمقراطيًا، أو كسلطة مباشرة عليها. وفي ظل حكم البيض، كان الحكم غير المباشر في أراضي السود التي تعاني التمييز العنصري مُخولاً للسلطات القبلية بغية المساعدة على احتواء سكان الريف وعدم تسييسهم. وعندما انتهى حكم الأبارتهايد، قاومت هذه السلطات بشراسة فقدان السلطات المحلية الكبيرة التي تراكمت لديهم.[17] وقد قاموا بعد ذلك، ومعهم روابط مواطني جنوب أفريقيا المُحافظين من الأصل الأوروبي، بمناورات تستهدف حصولهم على أكبر استقلال ذاتي محلي ممكن. وتتمثل إحدى تحديات التحول الديمقراطي بجنوب أفريقيا بعد الأبارتهايد في تقويض الانقسامات الراديكالية والإثنية التي كانت تُستغل سابقًا للمساعدة على الحفاظ على السيطرة السياسية.

وقد بدأ الشروع في إعادة تنظيم الحكومة المحلية بجنوب أفريقيا من خلال العديد من المراحل الصعبة منذ الجولة الأولى من انتخابات الحكومة المحلية في 1995/1996. أولاً، بدأ دمج المناطق التي كانت معزولة راديكاليًا، وذلك بهدف إنهاء التوزيع المشوه للسلع والخدمات العامة. وكان دافعو الضرائب البيض من الطبقة الوسطى في المدن هم الذين قاموا بإعداد أغلب المقاومة، لكن ظهرت، أيضًا، معارضة القادة التقليديين عندما مرّت الحدود البلدية الجديدة بالمناطق الريفية وبأراضي القبائل.

وقد أدت الحاجة إلى التحايل على مطالب مختلف جماعات المصالح إلى مفاوضات واسعة والشعور بعدم اليقين – بين عامي 1994 و2000 – حول الطرائق التي ينبغي اتباعها لتشكيل الحكومة المحلية. وتمكن قادة القبائل من استخدام هذه الفترة لترسيخ نفوذهم المحلي الكبير بالفعل.[18] وفي عام 2000، طالبت السلطات التقليدية – يمثلها "مؤتمر قادة جنوب أفريقيا التقليديين"، وبدعم من الأحزاب السياسية القوية التي تقوم على الانتماء الإثني مثل "حزب إنكاتا للحرية" في كوا-زولو ناتال – باحتجاز 50% من مواقع السلطة المحلية، رداً على عرض حكومة المؤتمر الوطني الأفريقي بمنح 10%. وأسفرت المساومة عن اتفاق باحتجاز 20% من المقاعد لقادة التراتب الهرمي، مما يستبعد – بالتعريف – النساء.

ولم يقتصر الأمر على منح السلطات التقليدية غير المُنتَخَبة مساحةً في المجالس المحلية، وإنما تم اختيارهم، أيضًا، حراسًا للنفاذ إلى السلع العامة الرئيسية في بعض المجالات التي تتسم فيها نظم الدولة لتقديم الخدمات بالضعف. كما أصبح شيوخ القبائل المحلية على رأس "مراكز التنمية التقليدية" الجديدة التي ترعاها الحكومة، وأصبحت تلك المراكز مواقع لتوزيع المعاشات، وخدمات رفع الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/مرض الإيدز، وتقديم المشورة في مجال التجارة الصغيرة، فضلاً عن توفير مواقع للعيادات المتنقلة. وفي المناطق البعيدة والريفية، حيث يشوب الضعف جهاز الإدارة، تصبح المسارات التقليدية بمثابة الوسيلة الفعالة الوحيدة لتقديم تلك الخدمات. وقد قال أحد المراقبين في تعليقه: "إنه لمن العجيب أن تنشأ حكومة أقرب إلى الناس في سياق نظام تهيمن عليه كيانات أبوية غير مُنتَخَبة. إن فوران المساومات الهادفة إلى استرضاء القادة التقليديين ... قد ساوم بدوره على نفاذ نساء الريف وشغلهن لمواقع، من خلال رفع تراتبية شيوخ القبائل إلى موقع متميز ومشمول بالحماية داخل الحكم المحلي".[19]

الابتكارات المؤسسية الحساسة تجاه النوع الاجتماعي في الحكومة المحلية

عندما تعزز نفاذ المرأة إلى الحكومة المحلية من خلال تدابير الإجراء الإيجابي، هرعت المنظمات غير الحكومية لتقديم برامج تدريبية تستهدف بناء قدرة النساء القائدات على الانخراط في صنع القرار على المستوى المحلي. وقد قدمت هذه البرامج مساهمة قيمة تؤكد أهمية وجود النساء في عضوية المجالس وقدرتهن على تحليل السياسات. على أن تلك البرامج يجب استكمالها ببرنامج مماثل من أجل إعادة التوجيه المؤسسي. يمكن أن يشتمل الحد الأدنى من برنامج إصلاح مؤسسي في الحكومة المحلية ؛ بغية تعزيز قدرات النساء أعضاء المجالس، على ما يلي:

- نُظم تكفل إعطاء وزن فعال لصوت النساء – والمجموعات الأخرى المُهمشة اجتماعيًا – في مواجهة مصالح المجموعات الأقوى.
- شمول الإنفاق بإجراءات وقائية تكفل الحساسية تجاه الفقر أو النوع الاجتماعي.
- وسائل فعالة لتمكين النساء أعضاء المجالس والنساء القاطنات محليًا من الانخراط في عمليات المشاركة في وضع الميزانيات والتخطيط ومراجعة الحسابات؛ بغية كفالة الإنفاق المناسب للأموال المكرسة للمساواة بين الجنسين وجهود مناصرة الفقراء.
- حوافز لتشجيع البيروقراطيين والمسؤولين المنتخبين على الاستجابة لاهتمامات المجموعات المحرومة والنساء.

إن أي برنامج من هذا النوع يفترض مسبقًا أن اللامركزية قد أدت إلى تطوير درجة من الاستقلال الذاتي المالي لدى السلطات المحلية، فضلاً عن القدرة على الوصول إلى عوائد تكفي للتأثير على التنمية المحلية وسلطات التخطيط. لكن ذلك قد لا يكون الموضوع؛ فالحكومات المحلية تصل إلى العوائد الناجمة عن مصادر محلية (مثل الضرائب، ونفقات الخدمات ورسومها) وغيرها من المصادر (مثل الهبات التي تمنحها الولاية أو الحكومة المركزية، وأحيانًا المعونة الخارجية). لكن هناك تغيرات هائلة تحدث بين البلدان وداخل الولاية الفيدرالية فيما يتعلق بمستويات العائد التي تتمتع بها الحكومات المحلية. وفي كثير من الحالات، تتقيد بشدة سلطاتهم في صنع القرار الخاص بالإنفاق المحلي. وتختلف الحكومات المحلية أيضًا في مهامها لإعداد خطط الإنفاق الخاصة بالخدمات المحلية وسبل الراحة والبرامج الاجتماعية. كما توجد اختلافات كبيرة، أيضًا، في درجة سيطرة السلطات المحلية على الموظفين في المستويات الأدنى بالوزارات التي تتبعها تلك السلطات.

تمكين أصوات النساء من أن تُسمَع

إن مدى اعتراف الحكومات المحلية بعدم المساواة في مشاركة النساء والمجموعات المُهمشة الأخرى، فضلاً عن محاولاتها التعويض عن ذلك، يختلف بدرجة واسعة إلى حد كبير في أنحاء العالم كافة. ففي نظام الحكومة المحلية بالهند، نجد أن مجلس القرية النيابي – أو "جرام سابها" – يُمثل ساحة المشاركة في التخطيط. وتختلف قواعد العضوية والنصاب القانوني في تلك المجالس النيابية باختلاف الولاية في الهند، لكن بعض القواعد حاولت علاج جوانب القصور في مشاركة النساء. ففي مادهيا براديش، لا يتحقق النصاب القانوني في مجلس القرية النيابي ما لم تُشكل النساء ثُلث المجتمعين. وفي راجاستهان، هناك بند مماثل يشترط وجود النساء في مجلس القرية النيابي بنسبة وجودهن نفسها في المجتمع المحلي – أي 50% على الأقل.

ويمكن أن توجد النساء في الجمعيات والمجالس النيابية بالقرى، ومع ذلك لا يشعرن بالحرية في طرح آرائهن. وقد أدخلت ولاية كيرالا الهندية تدابير إضافية لإظهار آراء النساء حول التخطيط المحلي. فقد كرست حوالي 10% من الميزانية المحلية لميدان "تطوير المرأة"، كما يجب اتخاذ قرارات تخصيص تلك الأموال من مجموعات فرعية تضم في عضويتها النساء فقط، وذلك في الاجتماع السنوي الخاص الذي يعقده مجلس القرية النيابي حول التخطيط. وهناك تدبير إضافي جرى إعداده ويهدف إلى التقليل من خوف النساء من دخول منتديات التخطيط المحلية و/أو نفاذهن إليها. وقد نالت جمعيات أصغر اعترافًا قانونيًا، سواء على مستوى الدائرة أو حتى بين وحدات الحوار الأصغر التي تضم حوالي 50 أسرة معيشية. وتتناسب هذه الوحدات، عادةً، مع مشاركة النساء أفضل من مجلس القرية النيابي الأكبر نطاقًا؛ ذلك أن تلك الوحدات أقل ترويعًا للنساء وتتناول المشكلات التي تمثل خصوصية بالنسبة إلى المحليات، مما يسهم في تمكين النساء من اتخاذ أدوار نشطة في مجال صنع القرار.

مراجعات الإنفاق المحلي

في سياق عمليات اللامركزية في جميع الأمكنة، تتمثل أضعف

وظيفة أو سلطة من الناحية المؤسسية في مراقبة حسابات الإنفاق المحلي ومراجعتها. ففي الهند، كانت جميع القوانين الحكومية المحلية بالولاية تضم بعض البنود الخاصة بدور "المراقبة" الذي تضطلع به مجالس القرى في مجال الإشراف على مجلس القرية ومراقبته. ويحق – على الورق – لمجالس القرى في أغلب الولايات دراسة بيانات الحسابات السنوية وتقارير مراجعة الحسابات. لكن وظيفة مراجعة الحسابات تتسم بالإبهام: إذ لا يوجد ما يؤكد سلطة مجالس القرى على مراجعة حسابات الإنفاق الفعلي من خلال توثيق الإنفاق أو ضمان ملاءمة التعاملات المالية. وبالتالي، يقل عدد الحالات المعروفة التي عارض فيها مجلس القرية النيابي بجدية قرارات الإنفاق.

وقد برز منهج أكثر بنيوية في بلديات البرازيل للمشاركة في عمليات مراجعة الإنفاق، وكان منهجًا رائداً عام 1988 عندما أدخل "حزب العمال" عملية المشاركة في إعداد الميزانية البلدية إلى بورتو أليجري وبيلو هوريزونتي. إن المشاركة في إعداد الميزانية البلدية تمنح روابط المواطنين بالمجاورات كلمة مباشرة في كيفية إنفاق الأموال المحلية. وتُعد أدوارهم في مراقبة تنفيذ الأشغال العامة وفي مراجعة النفقات أدواراً مؤسسية. وتضم ممارسة إعداد الميزانية سنويًا تمثيل المواطنين في اللجان القطاعية بمجاوراتهم بغية تحديد أولويات الإنفاق اللازمة لسبل الراحة مثل: رصف الطرق، والصرف، وشبكة المجاري، وبناء المدارس. ويُعقد سنويًا اجتماعان مفتوحان للمجلس ويتسمان بالضخامة، يتولى أحدهما مراجعة الإنفاق على أساس ميزانية العام السابق، ويتولى الثاني انتخاب ممثلين من كل منطقة من مناطق المدينة في مجلس المشاركة في إعداد الميزانية. ويضطلع أعضاء هذا المجلس، الذي يضم كبار مسؤولي البلدية، بمسؤولية تصنيف الميزانية البلدية.

وقد أسفرت عملية المشاركة في إعداد الميزانية في تسعينيات القرن العشرين عن زيادة المساواة في توزيع المال العام بدرجة كبيرة.[20] ففي الفترة الواقعة بين عامي 1989 و1996، ارتفعت نسبة الأسر المعيشية التي تصل إليها مياه الأنابيب في بورتو إليجري من 80 إلى 98%، كما ارتفعت نسبة الأسر المعيشية التي تخدمها نظم شبكات المجاري البلدية من 46% إلى 85%، وتضاعف عدد الأطفال الذين التحقوا بالمدارس العامة.[21] وبمرور الوقت، تعاظمت مستويات المشاركة الشعبية، وأصبحت المجموعات التي كانت سابقًا دون سلطة وهامشية تشكل على الأقل نصف – إن لم يكن أكثر – المجالس الإقليمية. ومع ذلك، لا تزال النساء غير ممثلات في قمة مستويات صنع القرار بلجان المجاورات، والتي يهيمنون على مستوياتها الأخرى.[22]

إعداد ميزانية النوع الاجتماعي على المستوى المحلي

يُعد تحليل ميزانية النوع الاجتماعي المحلية أداة جديدة تستخدمها المجموعات النسوية مؤخراً لبناء قدرات أعضاء المجالس المحلية. لكن استخدامها على المستوى المحلي لا يزال في بدايته: وليس من أقل أسباب ذلك كون العديد من الحكومات المحلية تعتمد على التحويلات المرسلة من المركز لتمويل الخدمات الجوهرية، وبالتالي لا تتخذ بنفسها سوى القليل من قرارات الإنفاق. ونجد في أوغندا وجنوب أفريقيا أن المنظمات النسوية غير الحكومية و"منتدى النساء في الديمقراطية" بأوغندا و"مبادرة الميزانية النسائية" بجنوب أفريقيا تسعى إلى تحليل الميزانية المحلية على أساس النوع الاجتماعي.[23] وقد تحقق بعض التقدم في جنوب أفريقيا تجاه رفع الوعي بشأن تأثير إنفاق الحكومة المحلية على البرامج المتعلقة بالنساء. وهو الأمر الذي تضمن إبلاغ النساء بعوائد الحكومة المحلية ونفقاتها، وإلقاء الضوء على أنماط تخصيص الموارد التي تعزز المساواة بين الجنسين.[24]

لقد كشف تحليل الميزانية المحلية الحساس للنوع الاجتماعي عن قيد رئيسي يعوق بناء المساءلة أمام النساء في المناطق الريفية: حيث يوجد تصور بأن مساهمة النساء في العوائد المحلية قليلة، وبالتالي ليست لهن سوى كلمة محدودة في إنفاقها. ففي أوغندا، يُجمع من الرجال شكل من أشكال ضريبة الرؤوس، التي تُعتبر من بقايا "ضريبة السكن" الكولونيالية، بيد أن مبلغ الضريبة قد يُقتطع ژ عمليًا – من الدخل الذي تكسبه النساء في الأسر المعيشية. وللوسائل الأخرى المتبعة في زيادة العائد المحلي، مثل استعادة تكلفة الخدمة، تأثير محدد على كل من الجنسين. كما أن الرسوم المفروضة على المُستخدِم – في مجالات الصحة أو التعليم أو توصيل المياه – تؤثر على المرأة، عندما تكون هي العضو المسؤول في الأسرة عن توليد المال اللازم لدفع تكلفة الخدمات الأساسية.[25] وتتأثر المرأة ذات الدخل المنخفض بوجه خاص : وذلك من خلال فرض إصدار تراخيص ودفع ضرائب فيما يتعلق بالنشاط التجاري غير الرسمي، مثل تجارة الشارع أو اتخاذ مواقع بالسوق. وعلى الرغم من أن النساء الأفارقة بالمناطق الحضرية تعتبرن أنفسهن من دافعي الضرائب ويحق لهن معرفة كيفية استخدام ضرائبهن، لا تُعتبر نساء المناطق الريفية من دافعي ضرائب من حيث حقوقهن. وقد لا يُنظر إلى الجهود التي قد تبذلها النساء لضمان جمع وأنفاق العائد بطرائق معينة، على أنها قبلةٍ تركيز مناسبة لمشاركة المرأة.[26]

يجب أن تُفضي الابتكارات في الحكم المحلي إلى تضخيم

صوت المرأة في المداولات المحلية، ودعم الإنفاق على احتياجات النساء، وبناء قدرة النساء أعضاء المجالس في الكشف عن جوانب الزيف أو الفشل في تكييف الالتزامات مع الإنفاق. ومع ذلك، لم يُوجه الانتباه إلى السلوكيات الراسخة بين البيروقراطيين في الحكومة المحلية. ففي القرى، نجد أن المحاسبين، والمسؤولين عن تسجيل الأرض، والمسؤولين عن موارد الممتلكات العامة المحلية - مثل الغابات والمياه - يميلون إلى مقاومة نقل السلطات من وزاراتهم إلى الأعضاء المنتخبين بالمجالس المحلية؛ إذ قد يرون أن هؤلاء الأعضاء أقل منهم اجتماعيًا، وغير مؤهلين تقنيًا لصنع القرار، وأنهم إن فعلوا فهم يولونهم بذلك مسؤوليات هي في الأصل من حقهم. وفي بعض السياقات، يحتفظ هؤلاء المسؤولون بشعور بازدراء خاص تجاه النساء أعضاء المجالس، ويمكنهم تقويض سلطة هؤلاء النساء برفض التعاون معهن.

تأثير النساء على صنع القرار المحلي

وعلى الرغم من العقبات المهمة التي تعوق فاعلية النساء السياسية على المستوى المحلي، تشير الأدلة المستقاة من خبرات اللامركزية حول العالم إلى أن النساء أعضاء المجالس والقاطنات ينجحن بالفعل في تبيان أولويات التخطيط وصنع القرار على المستوى المحلي، بما يختلف عن الحال نفسها بالنسبة للرجال. ففي راجاستهان، تزايد تعبير النساء أعضاء المجالس والقائدات في توضيح منظور المرأة في أمور مثل النفاذ إلى المياه والوقود والرعاية الصحية.[27] كما نشطن، أيضًا، ضد بعض الممارسات مثل الخصخصة غير القانونية للأراضي المشاع بغير وجه حق، فضلاً عن قطع الأشجار - وهي تمثل عادة مصادر مهمة لحصول المسئولين بالمجالس على "إيجار" غير مشروع. وتوضح الأدلة المستقاة من عدد قليل من المجالس التي لا تضم سوى نساء - في ماهاراشترا، وكارناتاكا، ومادهيا براديش، وغرب البنغال - أن النساء أدخلن تغييرات في عمليات الإنفاق المحلي، وتحديد أولويات نقل الأرض للنساء، وقضايا الإمداد بالمياه، وتوفير المراحيض العامة للنساء في مناطق الطوائف الدنيا.[28]

وقد أجرت النساء في غرب البنغال وراجاستهان دراستين منهجيتين حول العلاقة بين أولويات النساء وأنماط الإنفاق الفعلي في مجالس القرى. وتذهب الدراستان إلى أن النساء، على الرغم من المعوقات التي تواجهنها من زاوية التعليم والخبرة السابقة والتصورات المُسبقة حول ضعف قدراتهن القيادية، تؤثرن تأثيراً حقيقيًا على قرارات السياسة.[29] وقد خلُصت الدراستان إلى وجود رابطة غير مبهمة بين أولويات الإنفاق التي أعلنت عنها النساء - مياه الشرب والطرق - وتغير مستويات الإنفاق، كما يوضحها الشكل 12.2. كما عبرت النساء في الولايتين عن اهتمام بمنشآت مياه الشرب أكبر من اهتمام الرجال، واستطعن تغيير الإنفاق - حتى وإن كان بقدر قليل فحسب في حالة راجاستهان - ليعكس أولوياتهن. وهناك مراجعة أخرى قامت بها بعض النساء - يدور هذه المرة حول جودة الخدمات في ظل إشراف المجالس - وخلُصت إلى أن خدمات الإمداد بمياه الشرب كانت بشكل عام أفضل، كما كان من الأقل ترجيحًا أن تطلب النساء أعضاء المجالس الرشاوي من المتعاقدين. ومن سوء الحظ أن هذه المراجعة خلُصت أيضًا إلى أن رضا سكان تلك المجالس عن الخدمة كان أقل ترجيحًا.[30] وحتى عندما أثبتت المقاييس الموضوعية تفوق المجالس التي تديرها النساء في تقديم خدمات معينة، أُخضعت تلك المجالس لمعايير أداء شديدة القسوة.

شكل 12.2 أفضليات السياسة والاستثمار على أساس النوع الاجتماعي في القرى ذات المواقع القيادية المحتجزة وغير المحتجزة للنساء. أدلة من غرب البنغال وراجاستهان بالهند.

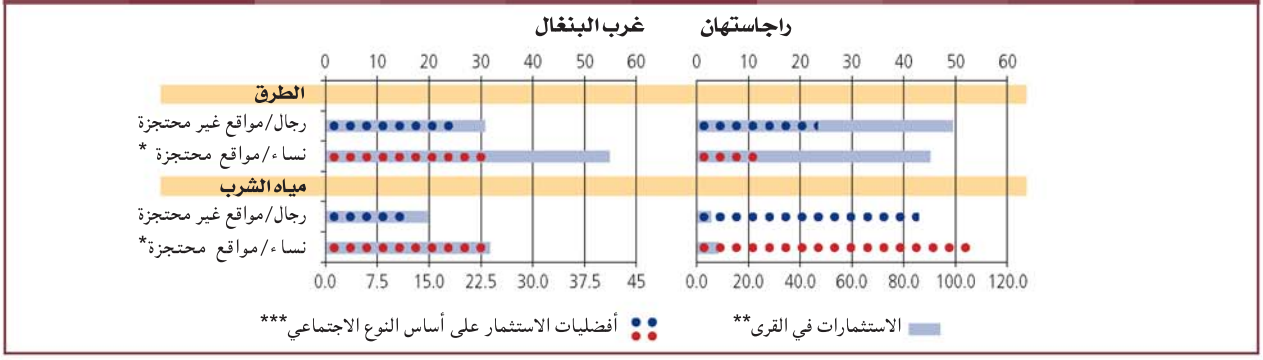

ملحوظات: * القرى (جرام بانشايات) التي تضم مواقع قيادية (براد هان) محتجزة للنساء. ** بالنسبة إلى عام 2002. مؤشرات الاستثمار المستخدمة هي: للطرق، حالة الطرق (100 إن كانت جيدة)؛ لمياه الشرب، عدد منشآت مياه الشرب التي جرى بناؤها أو إصلاحها (المحور السفلي). ***النسبة المئوية للقضايا المثارة في الشهور الستة الأخيرة (من بين عدد إجمالي من القضايا المثارة من جانب النساء أو الرجال)؛ معلومات مجموعة عام 2000 (المحور العلوي).

المصدر: Chattopadhya and Duflo 2004

التمثيل السياسي: وعد للنساء

سوف تصبح الحكومة المحلية بمثابة الساحة السياسية لمشاركة النساء في السنوات العشر القادمة. وعلى الرغم من العقبات الهائلة التي تواجهها النساء للفوز بوجودهن في هيئات الحكومة المحلية، فضلاً عن الفوز بالإنصات إلى اهتماماتهن الرئيسية، فما من شك في غياب تأثير النساء في بعض السياقات، وهو ما ينعكس بتزايد في أنماط الإنفاق المحلي. ويمكن أن تشهد السنوات القادمة اشتداد النزاع على الوصول إلى الموارد المحلية، لكن أعداد النساء أعضاء المجالس – اللاتي تدافعن عن مصالح المرأة – سوف تتزايد أيضًا.

وهناك قدر وافر من الأدلة التي توضح – كما فعلت الدراسات سالفة الذكر – أن السياسة وصنع السياسة اللذين يستجيبان لمطالب المرأة يتطلبان إجراء تغييرات في إدارة السياسة ونظم الحكم التي تتجاوز مجرد وصول المزيد من النساء إلى المناصب العامة. وهناك حاجة إلى وجود حركات نسائية قوية ومستقلة ذاتيًا بهدف مناقشة الأولويات، وإضفاء الشرعية على مطالب السياسة النسوية، وممارسة الضغط على الأحزاب السياسية وقادة الحكومة على المستويين الوطني وعبر القومي. ولا يزال هناك طريق طويل أمام المؤسسات العامة – مثل بيروقراطيات الخدمات الاجتماعية، والإنفاق العام، ومراجعة الحسابات، والنظم القضائية – لتطوير الحساسية تجاه احتياجات المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وليس بمقدور النساء أعضاء الهيئات التشريعية وحدهن تعويض فشل المساءلة المرتبطة بالنوع الاجتماعي في نظم الحكم.

شكل 12.3 المساواة بين الجنسين في التعليم، والنشاط الاقتصادي، والمشاركة السياسية، 2001

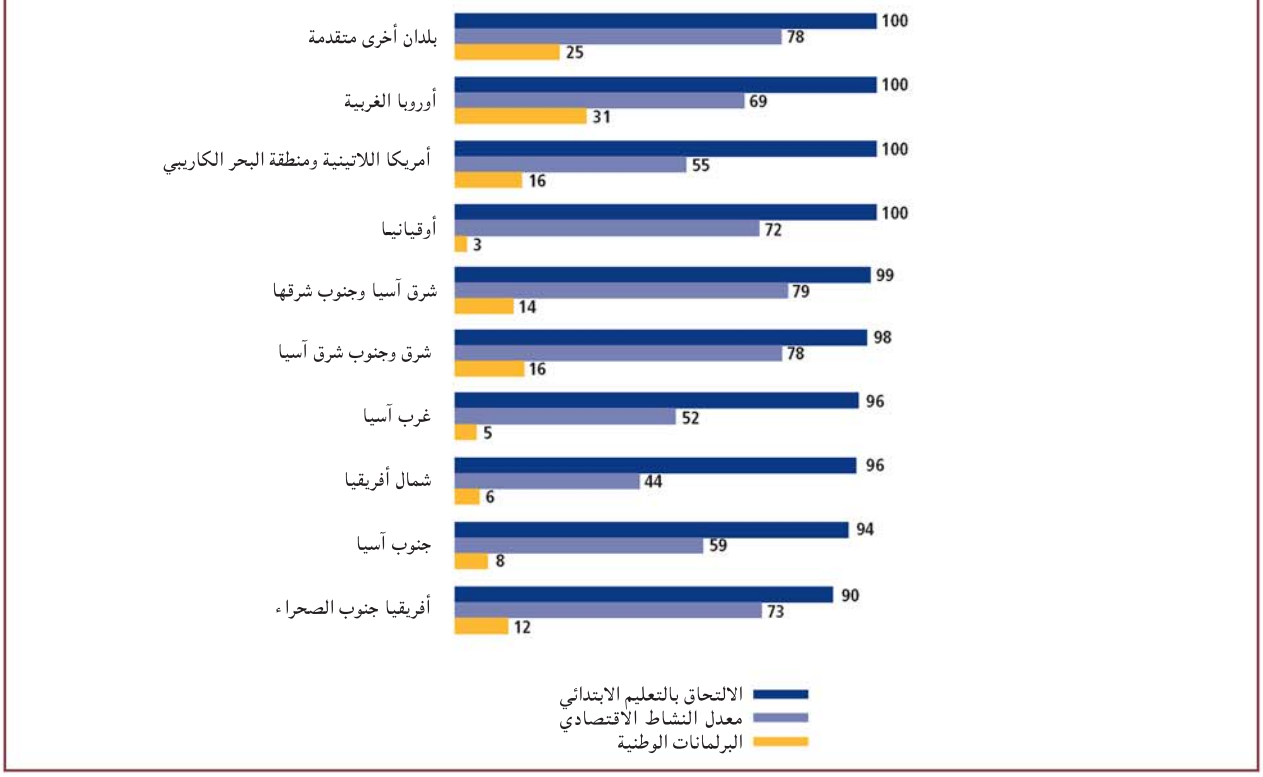

ملحوظات: قيست جميع المؤشرات على أساس نسب الإناث إلى الذكور، بما في ذلك "البرلمانات الوطنية"، حيث النسبة المحسوبة كانت عدد الإناث إلى الذكور الأعضاء، مما يعني بالتالي أن معدل 100 يعني مساواة مثالية بين الجنسين.

المصادر: محسوبة من: UNDP 2003 ; UN Statistical Division 2004

يجب، أيضًا، إجراء مزيد من البحوث حول التأثير السياسي الناجم عن وجود النساء بالمناصب العامة في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن التحيز الذكوري في مؤسسات الحكم يمكن أن يمثل ثقلاً مضاداً لجهود النساء في المناصب العامة، فقد كانت الدوافع الأساسية للأجندات السياسية في مجال المساواة بين الجنسين في أنحاء العالم كافة تكمن في انخراط النساء السياسي ونشاط المجتمع المدني. وهو ما يُعد سببًا كافيًا للسعي، بمزيد من الهمة والنشاط، نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في السياسة. ولا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله. فعلى الرغم من تقليص التفاوت بين الجنسين في مجالي التعليم الابتدائي والنشاط الاقتصادي على نحو جوهري، فلا يزال التفاوت بين الجنسين في السياسة الرسمية صارخًا - كما يوضح الشكل 12.3.

يُعد الشكل 12.3 بمثابة تذكير معتدل بأن نجاح إدراج أعداد أكبر من النساء في السياسة يظل أمراً استثنائيًا: إذ إنها لا تشكل سوى حالات مُلهمة ولا تشير بعد إلى توجه. وتظل الأولوية تتمثل في إيجاد طرق لزيادة مشاركة النساء في الحياة العامة - سواء بوصفهن ممثلات منتخبات، أو موظفات تنفيذيات، أو في صفوف البيروقراطيات الخاصة بالخدمات العامة: من الشرطة إلى نظام التعليم. وحتى عندما يتحقق ذلك، فإنه لن يسفر في حد ذاته بالضرورة عن سياسات عامة تراعي المرأة. بل يجب تحسين مساءلة مالكي السلطة ڑ على المستويين العام والخاص - أمام النساء، مع إعادة تشكيل الأطر المؤسسية بحيث تصبح أكثر استجابة لاحتياجات النساء، وتتمكن النساء الناشطات داخل وخارج الآلية الرسمية للحكومة والحياة السياسية من التعبير عن مطالبهن.

الحواشي:

1. Molyneux 2004:16 .
2. Beall 2004 : 4.
3. UCLG 2003 .
4. Massolo 2004 : 25.
5. Hubbard 2001:11;Bauer 2004.
6. Beall 2004:15.
7. Bauer 2004.
8. Beall 2004:17.
9. Ahikire 2003.
10. Tamale 1999.
11. AnanthPur 2004 .
12. Chattopadhyay and Duflo 2004: 984.
13. Buch 2000 .
14. Vijayalakshmi 2002 :18 .
15. Vijayalakshmi and Chandrashekar 2001.
16. EPW 1995 : 5335.
17. Beall 2004.
18. Mbatha 2003 .
19. Beall 2004:19-20.
20. Avritzer 2000:19.
21. World Bank 2001b.
22. Abers 1998;530:Avritzer 2000:14-15.
23. Beall 2004:31.
24. Budlender 1999 ; Coopoo 2000;Beall 2004:31.
25. Budlender 1999:21.
26. Beall 2004:31.
27. Mayaram 2000.
28. Kaushik 1996 : 93-6.
29. Chattopadhyay and Duflo 2004:984.
30. Topalova 2003.